سياسة المسؤولية المجتمعية

لجمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء " تفاؤل "

الإصدار الأول

٢٠٢٤ م/ ١٤٤٦هـ

معلومات السياسة

العنصر	البيان
عنوان السياسة	سياسة المسؤولية المجتمعية
المسؤول عنها	إدارة الإتصال المؤسسي
رمز السياسة	س.٠٢
الإصدار	الأول
تاريخ الإصدار	٢٠٢٤م
معد السياسة	فريق عمل السياسات
مصدر الوثيقة	-
اعتماد السياسة	مجلس الإدارة رقم (٢٥) بتاريخ ١٠ / ٧ / ٢٠٢٤م

الفهرس

م	السياسة	الصفحة
1	المقدمة	4
2	مفهوم المسؤولية المجتمعية	4
3	نطاق السياسة	4
4	تطبيق المسؤولية المجتمعية	4
5	مبادئ المسؤولية المجتمعية	5
5	مسؤوليات ومهام الجمعية في المسؤولية المجتمعية	7
6	الأحكام والضوابط الأساسية لأنشطة وبرامج مبادرات المسئولية المجتمعية	8
7	تطوير وتعديل السياسة	8
8	الإعتماد	9

المقدمة:

إيماناً من جمعية مكافحة السرطان الخيرية تفاؤل وتطبيقاً للالتزام الأخلاقي والديني النابع من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حرصت الجمعية على التزامها الدائم بخدمة المجتمع والمساهمة في تحقيق وحماية مصالحه وتعزيز الوعي الداخلي لدى منسوبيها بالمسؤولية المجتمعية وأهميتها وأهدافها والسعي لتطبيق أفضل الممارسات لتطبيقها لتصبح المسؤولية المجتمعية ضمن ثقافة الجمعية بما يعكس أفضل صورة لها.

مفهوم المسؤولية المجتمعية:

التزام أخلاقي وديني يهدف الى جميع المبادرات الحسنة والمساهمات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الغير ربحية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية لتحسين مستوى معيشة الناس والإسهام في عملية تنمية المجتمع.

نطاق السياسة:

يشمل نطاق هذه السياسة جميع منسوبي جمعية مكافحة السرطان الخيرية تفاؤل بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وجميع أعضاء اللجان وكافة موظفي الجمعية.

تطبيق المسؤولية المجتمعية:

ومن ضمن ما يعزز تطبيق المسؤولية المجتمعية أيضاً أن يكون هناك انسجام مجتمعي يهدف إلى الاستقرار وبناء ثقافة واحدة تساهم في ربط أفراد المجتمع وتوحيدهم في قالب اجتماعي واحد يحقق الانسجام المجتمعي، ويتحقق ذلك الانسجام عبر مستويين:

أولاً: تكييف الحياة المجتمعية مع البيئة المحيطة وذلك للمساهمة في إيجاد وتكريس ثقافة المسؤولية المجتمعية.

ثانياً: تجسيد روح التعاون والعمل بروح الفريق الواحد كونه البذرة الأولى لتطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية.

مبادئ المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

التي تم ISO 26000 المسؤولية الاجتماعية وحسب المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية اعتمادها في عام ٢٠١٠م تركز على سبع مباديء في تطبيق المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

مبدأ القابلية للمساءلة

أن تستجيب المنشأة أو المؤسسة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة من قبل السلطات القانونية، من خلال الفحص والتدقيق، وأن توافق على مسؤوليتها في التجاوب مع هذا الفحص والتدقيق، وتكون هذه القابلية للمساءلة ذات تأثير إيجابي على المؤسسة والمجتمع؛ حيث تُسأل المؤسسة عما يلي

- نتائج قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة والاقتصاد، خصوصًا النتائج غير المقصودة
- الإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار هذه الآثار السلبية غير المقصودة وغير المنظورة

مبدأ الشفافية

ينبغي أن تتحلى المنشأة أو المؤسسة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة ، وأن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع ، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين، أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة

وينبغي أن تقدم المعلومات الفعلية في الوقت المناسب لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قرارات وأنشطة المنشأة أو المؤسسة بدقة على مصالحهم وثيقة الصلة

مبدأ السلوك الأخلاقي

أن تتصرف المنشأة أو المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، وتبني سلوكها على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة

وينبغي تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة

- وضع وتحديد قيم المنشأة ومبادئها

- وضع هياكل حوكمية تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل وخارج المنشأة

- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة

- تشجيع الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي

- إنشاء آليات رقابية لمراقبة التطبيق

- إنشاء آليات لتسهيل تقديم تقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي دون خوف من الانتقام

احترام مصالح الأطراف المعنية

- ينبغي أن تحترم المنشأة أو المؤسسة وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية، وينبغي تحديد الأطراف المعنية، وأن تكون على دراية واعتراف بمصالح واهتمامات الأطراف المعنية

- ينبغي أن تضع في الاعتبار الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكن لهم دور رسمي في حوكمة المنشأة أو المؤسسة

- ينبغي أن تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة

مبدأ سيادة القانون

- ينبغي على المنشأة أو المؤسسة أن تلتزم بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية، المكتوبة والمعلنة، والمنفذة طبقًا لإجراءات راسخة ومحددة

ينبغي أن توافق المنشأة أو المؤسسة على احترامها سيادة القانون بشكل إلزامي (لا أحد فوق القانون)، وأن تكون المنشأة أو المؤسسة على دراية بالقوانين والقواعد المطبقة لكي تخبر الأشخاص داخل المنشأة بالتزامهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات

احترام المعايير الدولية للسلوك

- ينبغي أن تحترم المنشأة أو المؤسسة المعايير الدولية للسلوك، مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون
- في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة، ينبغي على المنشأة أو المؤسسة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك
- فيما يتعلق بالبلدان التي يكون فيها القانون الداخلي أو تطبيقه يتعارض بشكل كبير مع المعايير الدولية للسلوك، ينبغي على المنشأة أو المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها لاحترام المعايير على أقصى نحو ممكن

مبدأ احترام حقوق الإنسان

ينبغي أن تحترم المنشأة أو المؤسسة حقوق الإنسان وأهمية هذه الحقوق، والقيام بـ:

- احترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان
- أن تنفذ المنشأة أو المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

مسؤوليات ومهام الجمعية في المسؤولية المجتمعية:

- اعداد خطة سنوية لإدارة المسؤولية الاجتماعية والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بهدف بناء علاقات التعاون والشراكة وتوفير التوعية اللازمة للمبادرات والبرامج والفعاليات.
- متابعة تنفيذ الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بخدمة المجتمع، والتحقق من مدى فاعلية تلك الأنشطة من خلال التقييم.
- عقد لقاءات دورية مع أصحاب العلاقة من مؤسسات المجتمع للتحقق من فعالية الأنشطة المقدمة، بالإضافة إلى تحديد احتياجاتهم من الأنشطة المجتمعية.

- الأشراف على اعداد وتجهيز المطبوعات المختلفة ذات العلاقة بالتوعية وثقافة المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.
- تحقيق الجودة للخدمات المقدمة من المسؤولية الاجتماعية والتغذية الراجعة من المستفيدين.
- بناء قاعدة بيانات متخصصة وشامله عن مختلف فعاليات وانشطة المسؤولية الاجتماعية.
- التنسيق مع مختلف وسائل الإعلام داخل الجمعية وخارجها من أجل التعريف بمختلف الفعاليات والأنشطة وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة والإعلام.

الأحكام والضوابط الأساسية لأنشطة وبرامج مبادرات المسئولية المجتمعية:

- أن تكون أنشطة وبرامج مبادرات الجمعية المجتمعية تمتد إلى الاسهام في أنشطة وأعمال تخدم المجتمع ككل.
- ألا تتضمن البرامج والمبادرات تقديم دعم نقدي مباشر الا وفق نظام التبرعات المعتمد في الجمعية ووفق ضوابط الجهات الإشرافية.
- أن تعمل البرامج والمبادرات على دعم مشروعات ومبادرات التنمية المستدامة.
- أن تكون كافة البرامج والمبادرات والمشاريع المجتمعية المنفذة قابلة للتقييم والمراجعة والقياس وفق معايير علمية ومهنية محددة تتضمن الأهداف ومدة التنفيذ والفئة المستفيدة وآلية التنفيذ، والتكلفة المالية، وأسلوب المتابعة ،والتقييم.
- يفضل أن تكون المشاركات والمبادرات مع الجهات المستفيدة بشكل مباشر وأن يكون أثرها متجه للمستفيدين مباشرة.
- تعتبر هذه السياسة الأساس الذي يعتد به لتنظيم جهود وأنشطة المسئولية المجتمعية في الجمعية.
- كل ما لم يرد ذكره في هذه السياسة تطبق عليه السياسات والقواعد واللوائح والإجراءات المتبعة والمطبقة بالجمعية.

تطوير وتعديل السياسة:

يتم تحديث وتعديل هذه السياسة بناء على توصية من لجنة المراجعة والمخاطر والتميز المؤسسي إلى مجلس الإدارة بالموافقة عليها و اعتمادها.

الإعتماد

الحمدالله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

تم اعتماد مجلس الإدارة سياسة المسؤولية المجتمعية في اجتماعهم (٢٥) بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠٢٤م الدورة (٣) وقرروا العمل بموجبها ونشرها على الموقع الإلكتروني للجمعية وفق الصيغة المرفقة بالاعتماد.

رئيس مجلس الإدارة

محمد بن عبد العزيز العفالق